التجربة الحزبية في العراق بعد ٢٠٠٣.. الواقع والتحديات

دراسة صادرة عن مركز إدراك للدراسات والاستشارات

إعداد: زهير عطوف

مركز إدراك للدراسات والاستشارات

كانون الثاني / يناير ٢٠١٨

المحتوى

مقدمة: ٣

المحور الأول: واقع وآفاق الأحزاب السياسية العراقية بعد الاحتلال الأمريكي ٥

نبذة تاريخية عن واقع الحياة السياسية في العراق خلال القرن العشرين ٥

أهم التيارات والأحزاب السياسية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي ٦

حجم التيار الإسلامي في الساحة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي ٩

الارتباطات الخارجية للأحزاب العراقية ١١

التعددية الحزبية في العراق وأهم سماتها ١٣

واقع الأحزاب العراقية في ظل قانون الأحزاب العراقي لعام ٢٠١٥ ..... ١٤

انتخابات ٢٠١٨ بين صراع القوى السياسية والمليشيات المسلحة ١٦

المحور الثاني: واقع ومستقبل الأحزاب الكردية العراقية بعد الاحتلال الأمريكي ١٧

واقع وتحديات الأحزاب الكردية التاريخية: ١٧

الأحزاب الكردية الأخرى بين الصعوبات والمنافسة: ١٩

حركة التغيير ١٩

الاتحاد الإسلامي الكردستاني ٢٠

الجماعة الإسلامية في كردستان ٢١

مستقبل الأحزاب الكردية في كردستان العراق ٢٢

خاتمة: ٢٤

مقدمة:

تعتبر الأحزاب السياسية إحدى آليات المشاركة في الحياة السياسية، حيث تمثل إحدى أهم المؤسسات في أغلب الأنظمة السياسية، سواء داخل الحكومة أو البرلمان من خلال تأييد الإجراءات الحكومية أو المعارضة[٢]. كما تعد الأحزاب السياسية من أسس النظام الديمقراطي، بل من أهم أركان النظام الديمقراطي ودعائمه إذ لا يمكن تصور الديمقراطية من دونها، حيث تعمل على تنشيط الحياة السياسية وعلى تحقيق الاستقرار السياسي. وهي كذلك حلقة وصل أساسية بين الشعب والسلطة الحاكمة حسب نظرية فيلسوف العلم المعاصر كارل بوبر[٣].

في العراق وبعد الاحتلال الأمريكي أي بعد عملية إسقاط وتغيير النظام السياسي في عام ٢٠٠٣ برز في الساحة عدد كبير من الأحزاب السياسية[٤]، وانتقل العراق من دولة الحزب الواحد إلى دولة التعددية الحزبية. وأصبحت الانتخابات في المشهد السياسي العراقي وسيلة وآلية لتداول السلطة بين مكونات الشعب العراقي، خصوصاً بعد المصادقة على دستور ٢٠٠٥ وبعد سن قانون الأحزاب سنة[٥]٢٠١٥، ورغم أن التجربة الحزبية العراقية تسير في طريق بناء نموذج تعددي فإنها لا زالت بعيدة عن الاستجابة لتطلعات الشعب العراقي المتعطش للحرية والديمقراطية والحياة الكريمة. وذلك بسبب الإشكالات التي ظهرت بين الأحزاب السياسية أو داخلها، سواء الإسلامية أو القومية أو العلمانية، من قبيل العنف[٦] والفساد

---

[١] **زهير عطوف:** باحث مغربي متخصص في الشأن التركي والتسويق السياسي، عمل في المركز المغاربي للدراسات السياسية والاستراتيجية، حاصل على الماجستير من جامعة أولوداغ من مدينة بورصة التركية، أصدر كتاب "التسويق السياسي، الأحزاب التركية نموذجاً" باللغة التركية، طبع مرتين في ألمانيا وتركيا، وهو منشور في مجموعة من المواقع العالمية. صدر له العديد من الأبحاث والمقالات باللغة العربية والتركية في مجموعة من مراكز الأبحاث والمواقع الإلكترونية، وشارك في العشرات من المؤتمرات والندوات والدورات داخل تركيا وخارجها حول مواضيع تهم الشباب والعلاقات التركية العربية، كما ألقى مجموعة من المحاضرات السياسية، وشارك في العديد من الحوارات السياسية في عدة قنوات عربية.

[٢] حنان القيسي، دراسة في تمويل الأحزاب السياسية العراقية، جامعة المستنصرية، بغداد، ص:٢.

[٣] Brendan Shea, Karl Popper: Philosophy of Science, The Internet Encyclopedia of Philosophy, From: http://www.iep.utm.edu/pop-sci/

[٤] شروق خضير، الأحزاب الإسلامية وإشكالية الديمقراطية في العراق "دراسة تحليلية نقدية"، (الفلوجة: مجلة دراسات دولية، العدد ٥٠(، ص: ١٤٧.

[٥] مرتضى القيسي، ظاهرة تعدد الأحزاب السياسية في العراق وموقفها من الاتفاقيات الثلاثة: رؤية سياسية، إعلامية، (تكريت: مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، العدد ٢٣، سبتمبر/أيلول ٢٠١٤)، ص: ٩٤.

[٦] نقصد بالتحديد العنف الذي تمارسه مليشيات الحشد الشعبي التي لها أحزاب سياسية في العراق، فقد شهدت الساحة العراقية ظهور الكثير من المليشيات الشيعية منذ الاحتلال الأمريكي للبلاد عام ٢٠٠٣، التي تجمعت غالبيتها في قوات واحدة تحت اسم "الحشد الشعبي"، يحظى أغلبها بدعم من الحكومة، وتختلف مرجعياتها، ولا زالت تثير حتى اليوم الكثير من الجدل من جراء ممارساتها، وتلقيها الدعم من إيران، في المال والتسليح والتدريب والتوجيه. وتكلف هذه المليشيات خزينة العراق الكثير، إذ خصصت الحكومة ترليوناً و١٦٠ مليار دينار عراقي لها لعام ٢٠١٦. وعددها ضخم فمثلاً القوات التي شاركت في معركة الموصل من طرف الحشد الشعبي، كانت مؤلفة من نحو ٦٧ مليشيا مختلفة. وتتهم هذه المليشيات بانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، واتهمت بممارسات طائفية ضد السنة في المناطق التي تستعيدها من سيطرة تنظيم داعش.

للمزيد من التفاصيل حول دور الحشد الشعبي في العراق، المرجو مراجعة التقريرين التاليين: الأول لمركز إدراك للدراسات والاستشارات والثاني لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية:

-لقاءات سرية في بيروت بين قادة الحشد الشعبي وممثلين عن دول غربية، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، بتاريخ ٢٠١٦/٠٨/٢٤ ، على الرابط: http://idraksy.net/what-are-iraqs-popular-mobilization-units-doing-in-beirut-read-more-httpwww-

والإقصاء، بالإضافة إلى التدخلات الاجنبية لدول الجوار في العملية السياسية العراقية ومحاولة انفصال إقليم كردستان العراق؛ ممَّا يطرح مجموعة من علامات الاستفهام حول مستقبل العراق.

ستعمل هذه الدراسة على إعطاء نبذة تاريخية عن الحياة السياسية في العراق خلال القرن الماضي، وستتطرق إلى أهم الأحزاب السياسية في العراق بما فيه كردستان العراق بعد الاحتلال الأمريكي، وحجم التيار الإسلامي، مع الإشارة إلى مدى ارتباط الأحزاب العراقية بالخارج، ثم ستقوم بالبحث في التعددية الحزبية وكيفية تنظيمها في ظل قانون الأحزاب العراقي، ثم ستناقش مستقبل العملية السياسية في إطار الانقسامات الداخلية، وفي إطار الوجود الميداني للحشد الشعبي من خلال المحورين التاليين:

المحور الأول: واقع وآفاق الأحزاب السياسية العراقية بعد الاحتلال الأمريكي:

١. نبذة تاريخية عن واقع الحياة السياسية في العراق خلال القرن العشرين
٢. أهم التيارات والأحزاب السياسية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي
٣. حجم التيار الإسلامي في الساحة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي
٤. الارتباطات الخارجية للأحزاب العراقية
٥. التعددية الحزبية في العراق وأهم سماتها
٦. الأحزاب العراقية في ظل قانون الأحزاب العراقي لعام ٢٠١٥
٧. انتخابات ٢٠١٨ بين صراع القوى السياسية والمليشيات المسلحة

المحور الثاني: واقع ومستقبل الأحزاب الكردية العراقية بعد الاحتلال الأمريكي:

١. واقع وتحديات الأحزاب الكردية التاريخية
٢. الأحزاب الكردية الأخرى بين الصعوبات والمنافسة
٣. مستقبل الأحزاب الكردية في كردستان العراق

-جونا جميل ودلخواز عزيز،الحشد الشعبي في العراق ... إلى أين؟، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، على الرابط:
https://www.researchgate.net/profile/Juna_Subhi/publication/304582811_alhshd_alshby_fy_alra

المحور الأول: واقع وآفاق الأحزاب السياسية العراقية بعد الاحتلال الأمريكي

نبذة تاريخية عن واقع الحياة السياسية في العراق خلال القرن العشرين

يمكن تقسيم تاريخ الحياة السياسية في العراق خلال القرن العشرين إلى أربع مراحل أساسية تضم فترتين من الملكية، تغطي الأولى مرحلة الانتداب البريطاني من ١٩٢١ إلى ١٩٣٢، ثم الثانية منذ الاستقلال سنة ١٩٣٢ إلى ١٩٥٨، وفترتين من الحكم الجمهوري تبدأ الأولى بانقلاب سنة ١٩٥٨، وتبدأ الثانية بسيطرة البعثيين على السلطة سنة 1968[٧] إلى غاية الغزو الأمريكي سنة ٢٠٠٣.

لاقت الإدارة البريطانية صعوبات في السيطرة على العراق، خصوصاً بعد ثورة آب/أغسطس عام ١٩٢٠، والتي أجبرت الحكومة البريطانية على اعتماد حكومة إدارة وطنية تحت الانتداب، وتوج الأمير فيصل الأول بن الحسين بن علي ملكاً للعراق في عام ١٩٢١[٨]، وذلك بعد استفتاء أجري بإشراف بريطاني، وبعد مفاوضات طويلة مع حكومة بريطانيا انتهت بإعلان الاستقلال عام ١٩٣٢[٩].

كان فيصل الثاني آخر الملوك الهاشميين[١٠] في العراق حيث قام الجيش العراقي بقيادة عبد الكريم قاسم بانقلاب ضده في ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، أو ما يسمى بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وقتل الملك فيصل الثاني، وأعلنت الجمهورية وأسدل الستار منذ ذلك الوقت على العائلة الملكية[١١].

وقد غيرت أحداث انقلاب عام ١٩٥٨ وجه العراق حيث سمي بالعهد الجمهوري- العسكري، ولاقى زعماء هذا الانقلاب المصير نفسه الذي لاقته العائلة الملكية. فقد حكم العراق عبد الكريم قاسم لخمس سنوات بعد عام ١٩٥٨ إلى سنة ١٩٦٣. وما لبث عبد السلام عارف، الذي تولى السلطة السياسية بعد ذلك، أن لقي حتفه فيما بعد. وفي عام ١٩٦٨ بسط

---

[٧] Iraq: Legal History and Traditions, The Law Library of Congress, Global Legal Research Center , June 2004, From: https://www.loc.gov/law/help/legal-history/iraq.php

[٨] للمزيد من التفاصيل حول الملكية التي حكمت العراق بين عامي ١٩٢١ و١٩٥٨، المرجو الاطلاع على الحلقة الأولى من برنامج شاهد على العصر على قناة الجزيرة، بعنوان: العراق من الملكية إلى الجمهورية، مع رئيس وزراء العراق الأسبق عارف عبد الرزاق، رابط الحلقة: https://goo.gl/Xzn1ex

[٩] الملكية الهاشمية في العراق، الجزيرة نت، قسم البحوث والدراسات، بتاريخ ٣/١٠/٢٠٠٤، على الرابط http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/42d0dcc2-e6d0-4059-b02e-df159a69cf34

[١٠] ويجب الإشارة إلى أنه خلال فترة الملكية في العراق ظهرت مجموعة من الأحزاب الأيديولوجية، فمع بداية الثلاثينات من القرن العشرين ظهرت "جماعة الأهالي" وهي جماعة وطنية يسارية، و"الحزب الشيوعي العراقي" عام ١٩٣٤، و"الحزب الوطني الديمقراطي" الليبرالي، و"حزب البعث العربي الاشتراكي" مطلع الخمسينات، و"الحزب الديمقراطي الكردستاني"، فضلاً عن أحزاب وحركات أخرى: "حركة القوميين العرب" مع صعود عبد الناصر في مصر عام ١٩٥٢ ولاحقاً، و"حركة الإخوان المسلمين"، وتمكنت هذه الأحزاب الأيديولوجية من مدّ نفوذها واكتساح الأحزاب البرلمانية غير الأيديولوجية. كما أن الأحزاب الأيديولوجية لم تحظ بشرعية قانونية ولجأ معظمها للعمل السري.

[١١] الملكية الهاشمية في العراق، مصدر سابق.

البعثيون سيطرتهم الكاملة على العراق وتربعوا على عرشهم الجمهوري على مدى ٣٥ عاماً حتى احتلال العراق عام ٢٠٠٣ [١٢].

منذ انقلاب ١٩٦٨ احتكر حزب البعث السلطة في العراق ولم تشهد البلاد أي تداول للسلطة، وشمل نمط حكم الحزب الواحد كل جوانب الحياة في العراق[١٣]، ودشّن عهد البعث نظام الحزب الشمولي، المتميز بإلغاء فصل بين السلطات، والاعتماد على الشرعية الثورية، والسيطرة على السياسة والاقتصاد والثقافة والمجتمع، وحصر الحياة السياسية بالحزب الواحد والأيديولوجية الواحدة. وتميز بإلغاء شبه تام للحريات السياسية والمدنية، وبقيت الأحزاب السياسية في هذه المرحلة في العمل السري غير الشرعي، مهددة بجملة من أحكام الإعدام (قانون العقوبات) والصلاحيات المطلقة لأجهزة الأمن بالقضاء على كل معارض أو مخالف[١٤].

أهم التيارات والأحزاب السياسية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي

من الطبيعي أننا عندما نحاول استنطاق وقراءة ظاهرة التجربة الحزبية في العراق فإننا نركز بوصلتنا على مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ الذي أُسقط فيه النظام البعثي الذي حكم العراق عقوداً ثلاثة، ومن بين ما امتازت به مرحلة ما بعد البعثيين أن الأحزاب والتيارات السياسية في العراق، أصبحت تتميز بكثرتها المفرطة[١٥].

وتتحدث السجلات الرسمية أن عدد الأحزاب العراقية وصل في شهر أيار/مايو ٢٠١٧ حسب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية إلى 330[١٦] حزباً سياسياً[١٧]، وتتوزع هذه الأحزاب على جبهات عديدة تتنافس للوصول إلى السلطة ضمن توجهات سياسية واجتماعية متعددة، وتشمل الأحزاب ذات التوجهات الدينية والمذهبية والقومية واليسارية والليبرالية[١٨].

---

[١٢] سعد فرار، العراق: ٥٠ عاماً بعد نهاية الملكية، العربية نت، ٠٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، على الرابط:
https://www.alarabiya.net/views/2008/07/14/53048.html

[١٣] قاسم حسن العبودي، التعددية الحزبية في العراق الواقع والممارسة، مؤسسة نور للثقافة والإعلام، ٢٧/٠١/٢٠٠٨، على الرابط:
http://www.alnoor.se/article.asp?id=17354

[١٤] أسماء جميل وفالح عبد الجبار، الأحزاب السياسية في العراق، معهد الدراسات الاستراتيجية /دراسات عراقية، على الرابط:
http://www.iraqstudies.com/featured7a.html

[١٥] مهند السماوي، الظاهرة الحزبية في العراق الجديد، مؤسسة النور للثقافة والإعلام، ٢١/١١/٢٠٠٩، على الرابط:
http://www.alnoor.se/article.asp?id=63768

[١٦] بالإضافة إلى كثرة الأحزاب الموجودة في العراق، هناك الكثير من المنظمات والجمعيات الغير الحكومية لها نشاطات مختلفة في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والصحية والاجتماعية، ولا يزال الباب مفتوحاً لإنشاء المزيد من منظمات المجتمع المدني.

[١٧] راجع في هذا الإطار برنامج للخبر بقية على قناة العربي الفضائية التي تناولت موضوع خريطة الأحزاب العراقية في العراق، بتاريخ ١٦ أيار/مايو ٢٠١٧، للمزيد من التفاصيل رابط الحلقة: https://www.youtube.com/watch?v=FJ2x3_-mXv4&t=261s

[١٨] مهند السماوي، مصدر سابق.

استؤنفت الحياة الحزبية في العراق على إثر سقوط حكم البعث بعد الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣، وفي هذه المرحلة - مرحلة ما بعد ٢٠٠٣-سنت قوانين من طرف الدولة تسمح بتشكيل الأحزاب السياسية بحيث لا تتدخل الدولة في شؤونها الداخلية؛ ممَّا أدى إلى فورة سياسية اندفعت من خلالها القوى والشخصيات إلى تشكيل أحزاب وتكتلات شبه حزبية تعبر عن توق كبير لممارسة العمل السياسي[١٩]، وفي نفس المرحلة أيضاً تم "اجتثاث"[٢٠] أعضاء حزب البعث من جميع مؤسسات الدولة العراقية.

وظل النشاط الحزبي في العراق محكوماً بالظروف القامرة التي أوجدتها ظروف الاحتلال الأمريكي، بحيث غابت قضية التنمية السياسية عن البرامج الحزبية[٢١]، وقد شكل موضوع التنمية قضية خلافية أيهما يحظى بالأولوية، التنمية الاقتصادية أو التنمية السياسية، فبعض الأحزاب تنادي بتنمية سياسية ديمقراطية يرافقها انفتاح سياسي داخل المجتمع، ويرون أن ذلك شرط أساسي لإحداث التنمية الاقتصادية، في المقابل ترى أحزاب أخرى أن الإصلاحات الاقتصادية يجب أن تأتي كمقدمة للإصلاحات السياسية[٢٢].

وبحسب محمود القيسي الإعلامي والباحث العراقي فإن الأحزاب الدينية[٢٣] هي أهم الأحزاب التي ظهرت بعد الاحتلال الأمريكي؛ وذلك لكونها أحزاباً ذات تاريخ طويل يمتد لعقود، ظهر بعضها قبل حزب البعث بعقود، فكان الحزب الإسلامي التابع للإخوان المسلمين ممثلاً للسنة، ونظيره الفكري حزب الدعوة ممثلاً للشيعة، أما على مستوى الأحزاب الكردية فقد كان الحزبان التاريخيان الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني[٢٤]، هذه هي أبرز الأحزاب التي ظهرت في الساحة العراقية، إضافة إلى أحزاب أخرى كان لها بعد رمزي في العملية السياسية العراقية؛ نظراً لقدمها ومعارضتها لنظام صدام حسين ولمواقفها الديمقراطية في الحياة السياسية العراقية، وكان لها بعض الأدوار السياسية المباشرة بعد الاحتلال

---

[١٩] انعام سلطاني، دراسة واقع الأحزاب السياسية وبنيتها التنظيمية قبل وبعد قرار قانون الأحزاب العراقي ٣٦ لسنة ٢٠١٥، موقع الحوار المتمدن، ٣/٩/٢٠١٦، على الرابط: http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=530103&r=0&cid=0&u=&i=0&q

[٢٠] المقصود به ويعني اجتثاث حزب البعث من كل مؤسسات الدولة العراقية، وأنشئت الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث بقانون صادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة برئاسة الحاكم الأمريكي بول بريمر بتاريخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ لاجتثاث هيكل حزب البعث في العراق وإزالة قيادته عن مواقع السلطة. فتم وفقاً لذلك حل الجيش وطرد آلاف المدرسين والموظفين من وظائفهم، وحرمان كل من يعتقد أنه كان عضواً في حزب البعث من تولي الوظائف الحكومية.

قانون الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة، موقع مجلس النواب العراقي، ٢٠٠٨/٢/١٤، على الرابط:
http://ar.parliament.iq/2008/02/14/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%A1%D9%84%D8%A9/

لكن في عمق هذا القانون -الاجتثاث-، كما صرحت الدكتورة أسماء الدليمي البرلمانية السابقة في البرلمان العراقي في مقابلة خاصة معها، المستهدف هو اجتثاث السنة من كل مؤسسات الدولة من طرف الشيعة الذين كانوا في مركز القرار بتواطؤ مع الاحتلال الأمريكي بالخصوص عام ٢٠٠٣.

[٢١] هيفاء محمد وسداد سبع، التيارات السياسية الحزبية العراقية بعد الاحتلال وموقفها من إعادة بناء الدولة، (بغداد: مجلة كلية التربية للبنات، ٢٠١٢)، ص: ١٠٢١.

[٢٢] هيفاء محمد وسداد سبع، المصدر السابق، ص: ١٠٢١ و١٠٢٢.

[٢٣] في أغلب المراجع والمصادر التي اعتمدتها في هذه الدراسة يستعمل الساسة والأكاديميون والمحللون السياسيون العراقيون كلمة الأحزاب الدينية بدل الأحزاب الإسلامية أو الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية كما يطلق عليها في دول المغرب العربي، وقد آثرت استخدام الصيغة المتداولة في العراق.

[٢٤] صرح بذلك محمود القيسي الإعلامي والباحث العراقي في مقابلة شخصية أجريتها معه، إسطنبول، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

الأمريكي للعراق، وهي تتمثل في حزبين: الأول الحزب الشيوعي العراقي[٢٥] الذي تأسس في الثلاثينات من القرن الماضي، وكانت له قاعدة جماهيرية واسعة إلا أن النظام البعثي أخذ في تصفيته، أما اليوم فلم تعد له تلك القاعدة العريضة، وقد شارك عام ٢٠٠٤ في مجلس الحكم في شخص أمينه العام حميد موسى. أما الحزب الثاني فهو حركة الوفاق الوطني المتمثلة في شخص أمينها العام إياد علاوي الذي شكل تنظيماً مع بعض العراقيين في الخارج، وأعلن عن حركة الوفاق الوطني عام ١٩٩٠ في بيروت، وقد مثل إياد علاوي الحزب في مجلس الحكم الذي تشكل في عهد الحاكم[٢٦] المدني الأمريكي بول بريمر[٢٧].

وتجدر الإشارة إلى أن جل الأحزاب السياسية العراقية تأسست بعد الاحتلال الأمريكي لكن معظمها أحزاب صغيرة من حيث التأثير في المشهد السياسي؛ البعض منها انفصل عن الأحزاب الكبيرة، المقصود هنا بالتحديد: الحزب الإسلامي وحزب الدعوة وحزب المجلس الأعلى وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، والبعض الآخر تابع لمليشيات الحشد الشعبي[٢٨] المسلح الذي يمثل ذراع إيران الطولى بالعراق. وفي هذا الإطار فلـ ٣٠% من الأحزاب العراقية أجنحة مسلحة ومليشيات نافذة. ولا تشكل الأحزاب العلمانية العراقية سوى ١٠% من مجموع الأحزاب العراقية، في حين تشكل الاحزاب الدينية 80%.[٢٩]

---

[٢٥] هنا سنتطرق لرصد بعض المعلومات عن الحزب الشيوعي العراقي وحزب حركة الوفاق الوطني، لأن الأحزاب الأربعة الأخرى سنتطرق لها بنوع من التفصيل في المباحث الأخرى من هذا المادة الدراسية.

[٢٦] بول بريمر: الحاكم المدني الأمريكي لمدة عام كامل في العراق، وهو دبلوماسي أمريكي عينه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن رئيساً للإدارة الأمريكية في العراق في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٣، بدلاً من الجنرال المتقاعد جاي غارنر. وبعد وصوله بأيام قليلة أصدر بريمر قراراً بحل الجيش وجميع المؤسسات ذات الصلة بالأمن الوطني وكل التشكيلات العسكرية، وأنهيت خدمات جميع المنتسبين إلى الجيش العراقي، وأعلن إنشاء جيش عراقي جديد من الجيش القديم والمليشيات الشيعية والكردية، وتسببت قراراته في دخول العراق دوامة حروب لم تنته. أنهى بريمر عمله في العراق في ٢٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤. بول بريمر.. امريكي حكم العراق، موسوعة الجزيرة، ٤/٢/٢٠١٦، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2016/2/2/%D8%A8%D9%88%D9%84-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%85%D8%B1-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82

[٢٧] اسامة السعيدي، التنوع السياسي في العراق "رؤية تحليلية"، جامعة النهرين، بغداد، ص: ١٤٢.

[٢٨] استغل الشيعة دخول تنظيم داعش إلى معظم المناطق والمحافظات العربية السنية شمال العراق وغربه وسيطرته على معظمها؛ فسارع المرجع الشيعي الأعلى علي السيستاني إلى إصدار فتوى "الجهاد الكفائي"، التي على ضوئها تكون ما يعرف بـ"الحشد الشعبي"، لتتشكل بذلك ميليشيا شيعية خارجة عن سلطة الدولة وخاضعة للسلطة الشيعية الإيرانية، والذي بات القوة الأكثر نفوذاً في العراق اليوم. وقد نظم الحشد الشعبي عمليات انتقامية من السنة في مجموعة من المناطق آخرها الفلوجة والموصل، كما صادق البرلمان العراقي على اعتبار مليشيات الحشد الشعبي جزءاً من الجيش العراقي.

[٢٩] للمزيد من التفاصيل حول الموضوع المرجو مشاهدة حلقة: للقصة بقية، التي أنجزتها قناة الجزيرة الفضائية بعنوان الحشد الشعبي ذراع إيران الطولى بالعراق، بتاريخ ٢٦/١٢/٢٠١٦، الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=rMzrmaXEWmA

حجم التيار الإسلامي في الساحة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي[٣٠]

سجل العمل الحركي الإسلامي في الوسط السني سبقاً على نظيره الشيعي[٣١]، ويعود ذلك إلى عوامل إقليمية على رأسها التأثر بالوسط العربي السني بقيام حركة الإخوان المسلمين في مصر، حيث استفاد العمل الإسلامي السني من التراكم الذي أنجزه إخوان مصر. وقد كان للحزب الإسلامي[٣٢]، فرع الإخوان المسلمين في العراق[٣٣]، نشاط ملحوظ في مجموعة من المدن العراقية شمال وجنوب العراق، وقد استؤنف عمل الحزب بعد عام ٢٠٠٣ داخل العراق، بعدما تم توقيفه من طرف حزب البعث خلال فترة حكمه، واستطاع أن يحقق نتائج جيدة في انتخابات ٢٠٠٥؛ بسبب مجموعة من الأسباب منها ظروف الاستقطاب الطائفي في ذلك الوقت[٣٤]، وقد شكل إحدى القوى السنية التي شاركت في مجلس الحكم[٣٥] بشخص الأمين العام السابق للحزب الدكتور محسن عبد الحميد[٣٦]، إلا أنه تراجعت شعبيته في الانتخابات التالية ولم يتمكن من اختراق الأوساط الشعبية، ومن ثم لم يحقق نتائج مهمة عكس نظرائه الشيعة[٣٧].

وممَّا زاد تراجع الدور السني في العراق العداء وعدم التنسيق الذي كان يخيم على عمل الأحزاب والفصائل السنية، التي لم تكتف بالمناكفات الإعلامية ومحاولة استمالة الرأي العام السني، بل تعدى ذلك إلى الاستهداف المباشر لبعض قادة العمل السياسي السني ورموزه[٣٨]. قابل ضعف وتشرذم هذه الأحزاب السنية عمل منظم من قِبل الجماعات والأحزاب الشيعية،

---

[٣٠] سنحاول في هذا المحور التطرق للأحزاب الإسلامية في العراق دون التطرق للأحزاب الإسلامية الكردية التي سنخصص لها مبحثاً آخر مستقلاً ضمن مباحث الأحزاب الكردية.

[٣١] المقصود هنا بالسبق الفكري والتراكم السياسي الذي أنجزه الحزب الإسلامي ذو التوجه السني، أما بالنسبة لسنوات التأسيس فقد تأسس حزب الدعوة الشيعي في عام ١٩٥٧ في حين تأسس نظيره الحزب الإسلامي عام ١٩٦٠.

[٣٢] انقسم الحزب الإسلامي إلى مجموعة من الأحزاب؛ فعل سبيل المثال في عام ٢٠١٧ تشكلت ثلاثة أحزاب جديدة انفصلت عن هذا الحزب وهي:

-حزب التجمع المدني للإصلاح وأمينه العام سليم الجبوري رئيس البرلمان الحالي، وكان قبل انفصاله عن الحزب الإسلامي نائب الأمين العام للحزب الإسلامي.

-حزب تجمع السلام الديمقراطي والأمين العام للحزب محمد إقبال كان من قيادات الحزب الإسلامي.

- حزب المسار المدني رئيسه الدكتور عبد القهار السامرائي كان من قيادات الحزب الإسلامي.

المشترك في هذه الأحزاب أنها تأسست في عام ٢٠١٧.

أسماء الدليمي، مصدر سابق.

[٣٣] للمزيد من المعلومات حول الحزب الإسلامي والإخوان المسلمين في العراق المرجو مراجعة كتاب: عدنان الدليمي، صفحات من كتاب الإخوان المسلمين في العراق"تجربتي"، (عمان: دار المأمون، ٢٠١٢)، ص: ١٥و١٦ و١٣٣.

[٣٤] شروق خضير، الأحزاب الإسلامية وإشكالية الديمقراطية في العراق "دراسة تحليلية نقدية"، دراسات دولية، جامعة الأنبار، الفلوجة، ص: ١٥٦ و١٥٧.

[٣٥] مجلس الحكم هو ثاني هيئة إدارية تشكلت في العراق حسب التسلسل الزمني عقب الاحتلال الأمريكي/البريطاني للعراق في آذار/مارس ٢٠٠٣، كان يساعد "بول بريمر" في مهامه مجلس الحكم المكون من سبعة أشخاص، دخل بريمر في خلاف مع بعض أعضاء المجلس السبعة؛ ممَّا جعله يستبدل بمجلس السبعة مجلساً موسعاً من ٢٥ عضواً بأغلبية شيعية، وينتخب رئيساً لهم من بين الأعضاء الـ٢٥ لمدة شهر بحسب الترتيب الأبجدي، وقد عقد أول اجتماع للمجلس بعد تشكيله في ١٣ تموز/يوليو ٢٠٠٣، واعترفت الجامعة العربية بمجلس الحكم العراقي كممثل شرعي للعراق في الأول من حزيران/يونيو عام ٢٠٠٤.

مجلس الحكم الانتقالي.. الواقع وسيناريوهات المستقبل، الجزيرة نت، الرابط:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/bc22cc28-ac65-4e2b-a9ae-10caa89db348

[٣٦] اسامة السعيدي، مصدر سابق، ص: ١٤٠.

[٣٧] شروق خضير، مصدر سابق، ص: ١٥٦ و١٥٧.

[٣٨] عدنان الدليمي، آخر المطاف "سيرة وذكريات"، (عمان: دار المأمون، ٢٠١٢)، ص: ١٩٩-٢٠٠-٢٠١.

حيث استغل الشيعة الثقة الممنوحة لهم من قِبل الأمريكيين بعد تنازلهم عن مقاومة الاحتلال، باستثناء القليل منهم، فأبرموا تحالفات واتفاقات تجلت نتائجها في بناء العراق الجديد بقيادة عسكرية ومؤسساتية شيعية[٣٩].

وقد سعت إيران بدورها في التأثير في سياسات العراق من خلال تقوية الأحزاب الشيعية في العراق لخلق دولة ضعيفة يهيمن عليها الشيعة، فقد شجعت حليفيها المقربين: المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، وحزب الدعوة الإسلامي، على المشاركة في الحياة السياسية والمساعدة على تشكيل المؤسسات العراقية[٤٠]. وفي هذا الإطار يعتبر حزب الدعوة الإسلامي أهم الأطراف السياسية المؤثرة والمكونة للحكومات التي مرت في العراق بعد الاحتلال الأمريكي إلى اليوم، حيث يمتلك قاعدة جماهيرية لدى شيعة العراق. أما المجلس الأعلى الإسلامي في العراق، فقد ظهر في نهاية السبعينات من القرن الماضي في إيران، حيث كان أحد المعارضين لحزب البعث، برئاسة السيد محمد باقر الحكيم، ويعتبر حزب المجلس الأعلى أبرز الاتجاهات الموجهة للعملية السياسية في العراق، والداعين لإقامة إقليم شيعي جنوبي العراق عبر النظام الفيدرالي[٤١] .

وقد ساهم التحالف بين الأمريكيين والشيعة المدعومين من إيران[٤٢] في هيمنة الشيعة على مفاصل الدولة العراقية، لتبدأ مرحلة إقصاء أهل السنة وتهميشهم[٤٣]. وتجدر الإشارة إلى أن صف أهل السنة انشق بعد الاحتلال الأمريكي إلى جماعتين؛ الأولى اختارت النهج السياسي وشاركت في مجلس الحكم. أما الجماعة الثانية فقد اختارت العمل المسلح ضد القوات الأمريكية والقوات العراقية التي تشكلت بعد الاحتلال.

محمود القيسي الإعلامي والباحث العراقي له وجهة نظرة أخرى فيما يخص الأحزاب الإسلامية التي تشتغل داخل العراق، حيث يعتبر أن الشعب العراقي شعب غير متدين بطبيعته، لكن الأحزاب الإسلامية سواء منها تلك المحسوبة على الشيعة أو على السنة أصبحت مباشرة بعد الاحتلال هي الأقوى ربما كردة فعل على حزب البعث القومي العلماني[٤٤]، فكان لها ثقلها

---

[٣٩] يحيى صهيب، المستقبل السياسي لسنة العراق، نون بوست، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، على الرابط:
http://www.noonpost.org/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B6%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82

[٤٠] يحي صهيب، المصدر السابق.

[٤١] أسامة السعيدي، مصدر سابق، ص: ١٤٠و١٤١.

[٤٢] في نفس السياق يقول الكاتب والباحث السياسي العراقي يحيى صهيب: "يعاني السُّنة في العراق، منذ الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣، تهميشاً واضحاً، ولم يقتصر ذلك على الجانب السياسي وإنما تعداه إلى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية؛ فقد قادت الأحزاب والجماعات الشيعية، بدعمٍ مطلقٍ من إيران يقابله تقاعس عربي وإقليمي ودولي، حملة منظمة تهدف إلى القضاء على أهل السنة، فقاموا بتنفيذ عمليات اغتيالٍ وتهجير واعتقالٍ منظم، وتفقير ممنهج، ثم لم يكتفوا بذلك، بل عمدوا إلى محاولة تغيير ثقافة السكان عن طريق تغيير المناهج الدراسية في المدارس والجامعات، بما يضمن بناء جيل محملٍ بالعقائد والأفكار الإمامية الإثنا عشرية".
يحيى صهيب، مصدر سابق

[٤٣] في حوار شخصي اجريته الدكتورة والبرلمانية السابقة في البرلمان العراقي أسماء الدليمي، إسطنبول، بتاريخ ٠٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

[٤٤] لا بد من الإشارة هنا إلى نقطة مهمة وهي أن صدام حسين أطلق مبادرة تسمى "الحملة الإيمانية" بدأت من عام ١٩٩٣ حتى ٢٠٠٣، وكانت فقط في بغداد والمناطق السنية؛ لأن الشيعة لم يتفاعلوا معها، وقد رعتها الحكومة العراقية، والقصد منها هو تشجيع الإقبال على القيم الإسلامية في المجتمع العراقي. تم تبني هذه الحملة بعد "الهزيمة المدمرة للجيش العراقي في حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١، حيث كثف النظام العراقي حملته لأسلمة المجتمع، وخاصة في

الانتخابي والميداني حتى فشلت في إدارة الحكومة العراقية وإصلاح البلد، ورغم أنه لا يتهم قادة الأحزاب الإسلامية بنية تخريب البلد وإرساء وترسيخ النفس الطائفي والمذهبي، فإنه يؤكد أن هذه الأحزاب لم تصل لإستراتيجية واضحة وقوية لإدارة ولإعادة بناء العراق بعد سنين الحصار والدمار والحروب، وفشلت في التصدي لإرث متراكم من المشاكل والمعوقات والتحديات؛ ممَّا أدى إلى تراجعها وانكفاء أعضائها وقلة المنتمين الجدد إليها وخسارة ثقة الشعب بها[٤٥].

الارتباطات الخارجية للأحزاب العراقية

من أسوأ القضايا وأشدها في العراق هي ارتباط معظم الأحزاب العراقية بأجندات خارجية تابعة لدول الجوار ارتباطاً تاريخياً وتمويلياً يقيد حركة الأحزاب ويتحكم في قراراتها[٤٦]. ولأن العراق يملك حدوداً مشتركة طويلة مع إيران وسوريا وتركيا والسعودية والأردن والكويت، فغالباً ما يتهم السياسيون العراقيون بعضهم بعضاً بالولاء لإحدى هذه الدول[٤٧]. وتأتي إيران على رأس هاته الدول حيث تحتل موقعاً مهماً في العملية السياسية العراقية، وتمارس نفوذها من خلال سفارتها في بغداد، وقنصلياتها في: البصرة وكربلاء وأربيل والسليمانية، كما أن سفيرَيها اللذين عُينا بعد عام ٢٠٠٣ كانا قد خدما في "فيلق القدس" التابع لـ"الحرس الثوري الإسلامي"[٤٨]، وذلك يؤكد الدور الذي تقوم به أجهزة الأمن الإيرانية في صياغة وتنفيذ السياسة الإيرانية في العراق[٤٩].

وقد عملت إيران على إحكام سيطرتها على العراق من خلال السياسيين والأحزاب والميليشيات الشيعية التي أنشأتها ودعمتها، وقد ساهم الموقع الجغرافي للعراق الواقع بالقرب من إيران في تسهيل عملية الاختراق هاته[٥٠]، وتعمل إيران على

أعقاب الانتفاضة الشيعية عام ١٩٩١، وبلغت ذروة حملة أسلمة المجتمع في عام ١٩٩٣ عقب تخلي صدام حسين عن بقايا البعث العلمانية. البعض يتهم صدام حسين بأن حملته الإيمانية قامت بالترويج للسلفية، وهو ما انعكس على صرامة وإجرام مقاتلي داعش الذي انضم له الكثير من الضباط والجنود في نظام البعث عقب سقوط بغداد.

للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع المرجو الاطلاع على الترجمة من "فورين أفيرز"، التي أنجزها مركز إدراك للدراسات والاستشارات، بعنوان: داعش الصدّامية: القصة الحقيقية لنشأة المجموعة المتطرفة، بتاريخ: ١٢/٠٤/٢٠١٦، على الرابط: http://idraksy.net/saddams-isi

[٤٥] محمود القيسي، المصدر السابق.

[٤٦] محمود القيسي، المصدر السابق.

[٤٧] انتخابات العراق ٢٠١٤، الجزيرة نت، ٢٩/٤/٢٠١٤، على الرابط:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2014/4/28/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-2014

[٤٨] جيش عقائدي وحرس وفي للمرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية في إيران، رغم أنه لا يعد من الناحية التنظيمية جزءاً من القوات المسلحة، بل يتمتع بقيادة مستقلة تتلقى أوامرها من علي خامنئي مباشرة. وقد ظهر الحرس الثوري في ٥ أيار/مايو ١٩٧٩ بعد انتصار الثورة الإسلامية والإطاحة بنظام الشاه، ووضع تحت إمرة المرشد مباشرة. خلال الاحتلال الأمريكي للعراق اتهمت واشنطن الحرس الثوري بمساعدة المجموعات الشيعية في العراق، من خلال فيلق القدس التابع له، الذي يقوده قاسم سليماني.

نبذة عن الحرس الثوري الإيراني، موقع bbc عربي، ٨ مارس/ آذار ٢٠١٦، على الرابط:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/03/160308_the_revolutionary_guards_of_iran

[٤٩] Greg Bruno, Iraq's Political Landscape, Council on Foreign Relations, February 05, 2009, From:

https://www.cfr.org/backgrounder/iraqs-political-landscape

[٥٠] يحيى صهيب، مصدر سابق.

دعم بعض الأطراف السياسية والكيانات في محاولة للحصول على قدرة في التأثير على القرار السياسي العراقي لمصلحتها[٥١]. ويقابل هذا النفوذ والتمدد الإيرانيين في العراق ضعف في النفوذ السعودي والعربي بشكلٍ عام[٥٢]. وتبدو الولايات المتحدة من جهتها وكأنها خسرت نفوذها السياسي منذ انسحابها العسكري من العراق نهاية العام ٢٠١١، رغم أنها لا تزال الممول الرئيسي للعراق عندما يتعلق الأمر بالتسليح[٥٣].

إن خشية مجموعة من الأحزاب العراقية فقدان مصادر تمويلها الخارجية انعكس على عدم رغبة هذه الأحزاب والقوى المهيمنة على الساحة العراقية، في إقرار قانون الأحزاب -الذي نص عليه الدستور العراقي في مادته ٣٦- والمصادقة عليه وهو المعروف بقانون الأحزاب العراقي أو قانون ٣٦، لهذا تأخر إقراره لمدة تقارب عشر سنوات (تم إقراره في عام ٢٠١٥ رغم أن الدستور العراقي نص عليه في ٢٠٠٥)، حيث استمرت التجاذبات حوله لما يشكله من خطر يهدد مصالح تلك القوى والأحزاب التي ترتبط بالخارج[٥٤]. وفي هذا الإطار رغم وجود مواد في قانون الأحزاب تمنع التمويل الخارجي مثل المادة ٢٥ التي تشير إلى "أن على الحزب في ممارسة أعماله الامتناع عن الارتباط التنظيمي أو المالي بأي جهة غير عراقية، أو توجيه نشاط حزبي بناء على أوامر أو توجهات من أي دولة أو جهة خارجية، أو يكون الحزب منفذاً للدول الأخرى للتدخل في الشؤون الداخلية للعراق"[٥٥]. كما تشير المادة ٣٧ إلى أنه "تمنع كل التبرعات المرسلة من أشخاص أو دول أو تنظيمات أجنبية"[٥٦]. رغم وجود مثل هذه المواد في قانون الأحزاب فإن تمويل الأحزاب من أطراف خارجية ما يزال مستمراً.

إن تمويل هذه الأحزاب من طرف دول خارجية يتداخل مع مدى الانتماء الوطني للأحزاب السياسية العراقية وولاءاتها، إذ تستغل هذه القوى الأجنبية حاجة الأحزاب للتمويل لتحقيق أغراض لا تتعلق في الغالب بالمصلحة العامة للعراق، ويجعل من هذه الأحزاب مجرد واجهة مزيفة لا تعبرعن إرادة الشعب[٥٧].

وعليه فإن إلزام الأحزاب بضرورة الكشف عن موارد ومصادر تمويلها يساهم في الحد من الكسب غير الشرعي، ومتى استطاعت هذه الأحزاب فك ارتباطها بدول التمويل حينها يمكن أن يحدث تغيير ملموس للحالة السياسية العراقية؛ لأن هذه الأحزاب وصل الكثير منها فيما يخص حجم تمويله إلى حد غير طبيعي[٥٨].

---

[٥١] أسامة السعيدي، مصدر سابق، ص: ١٤٥.

[٥٢] عدنان الدليمي، مرجع سابق، ص: ٢٥٧.

[٥٣] انتخابات العراق ٢٠١٤، مصدر سابق.

[٥٤] أسعد عبد الرضا وخالد عبد الرزاق، التعددية الحزبية في العراق في ظل قانون الأحزاب العراقي لعام ٢٠١٥، جامعة بغداد، بغداد، ص: ٣١.

[٥٥] انظر قانون الأحزاب العراقي رقم ٣٦ لعام ٢٠١٥ المادة ٢٥ في موقع البرلمان العراقي، على الرابط: http://ar.parliament.iq/2015/08/27/20218

[٥٦] انظر قانون الأحزاب العراقي رقم ٣٦ لعام ٢٠١٥، المادة ٣٧، المصدر السابق.

[٥٧] حنان القيسي، مصدر سابق، ص: ٣.

[٥٨] أسعد عبد الرضا وخالد عبد الرزاق، مصدر سابق، ص: ٣١.

التعددية الحزبية في العراق وأهم سماتها

لعل من أهم أسباب تعدد الأحزاب في دولة ما هو وجود تعددية عرقية وإثنية ودينية وطائفية فيها[٥٩]، فكل فئة من هذه الفئات تسعى لضمان حقوقها من خلال النفوذ السياسي المتمثل في الوصول إلى مراكز السلطة[٦٠].

ولذا فإن تنوع مكونات المجتمع العراقي أدى إلى ظهور التعددية الحزبية في العراق، وعلى خلفية هذا التنوع نشأت أحزاب قومية كالأحزاب الكردية؛ مثل الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الوطني الكردستاني، والأحزاب الدينية السنية كالحزب الإسلامي، وأحزاب دينية شيعية كحزب الدعوة الإسلامية وأحزاب أخرى شيعية صغيرة عملت مع الأحزاب الكبيرة تحت مظلة ما يعرف بالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، إلى فترة قريبة قبل أن تنفصل عنه[٦١]. وأحزاب الأقليات مثل التركمانية؛ قائمة التنمية التركمانية وقائمة التغيير والإصلاح التركمانية، وأيضاً أقليات الكلدانيين والآشوريين ولهم قائمة حزبية اسمها المجلس الكلداني الآشوري السرياني[٦٢].

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الأحزاب ذات التوجهات الأيديولوجية: ليبرالية، شيوعية، اشتراكية، كانت حاضرة في المشهد الحزبي العراقي، ومنها ما له تاريخ طويل في العراق مثل الحزب الشيوعي العراقي، وعلى العموم فمن ميزات هذه الأحزاب ذات الأيديولوجية الواضحة انها أحزاب مستقرة وذات كيان مركزي، وانتماء صارم، والتزام برنامجي[٦٣]. هذا فضلاً عن وجود الأحزاب القومية العربية كحزب البعث والحزب الناصري[٦٤].

انعكس هذا التنوع على الحياة السياسية في العراق وعلى المؤسسات الدستورية العراقية، فرغم أن الدستور العراقي لم يعبر عن ذلك صراحة فإن العرف السياسي المعتمد في العراق منذ ٢٠٠٦ يقضي بأن يكون الرئيس كردياً، ورئيس الوزراء شيعياً، ورئيس مجلس النواب سنياً[٦٥].

---

[٥٩] في قضية التعددية العرقية والإثنية والدينية والطائفية، يطرح مجاهد الطائي الباحث العراقي في بحثه: الدولة العراقية بين الفيدرالية واللامركزية، أفكاراً مهمة في هذه المسألة، حيث يعتبر أن العراق كغيره من البلدان التي تحتوي مجتمعاتها على خصوصية وطنية، ويتفاعل معها صراع التنوع الديني والاثني، ويحتاج إلى تجربة ديمقراطية تؤسس لدولة الإنسان والمواطنة، وتكافؤ الفرص، هذه التجربة تعطي نتائجها في ظل إعطاء الحقوق لتلك الهويات التي عانت عقوداً من الظلم، ويتحقق ذلك بإحدى الآليات الديمقراطية العصرية؛ مبدأ اللامركزية الإدارية للهويات الصغيرة، واللامركزية السياسية (الفيدرالية) للهويات الكبيرة. للمزيد من التفاصيل حول الموضوع المرجو الاطلاع على:
مجاهد الطائي، الدولة العراقية بين الفيدرالية واللامركزية، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، آذار/مارس ٢٠١٦، على الرابط:
http://idraksy.net/wp-content/uploads/2016/03/Iraqi-between-federalism-and-decentralization.pdf

[٦٠] عدنان الدليمي، مرجع سابق، ص: ٢٥٤-٢٥٥.

[٦١] قاسم حسن العبودي،مصدر سابق.

[٦٢] برلمان كردستان، موقع حكومة كردستان، على الرابط: http://cabinet.gov.krd/p/p.aspx?l=14&p=266

[٦٣] أسماء جميل وفالح عبد الجبار، مصدر سابق.

[٦٤] قاسم حسن العبودي، مصدر سابق.

[٦٥] انتخابات العراق ٢٠١٤، مصدر سابق.

إن أهم سمات التعددية الحزبية في العراق يمكن تلخيصها في[٦٦]:

- كثرة الأحزاب العراقية غير الفاعلة التي ظهرت على الساحة أو الحياة السياسية.
- بنت أغلب الأحزاب العراقية تنظيماتها على أساس الانتماءات الإثنية والمذهبية والطائفية لا على أساس الهوية الوطنية العراقية.
- تأسست معظم الأحزاب الرئيسية بعد سقوط النظام البعثي من طرف معارضين قضوا مدة طويلة في المهجر وتربطهم جذور ضعيفة بالوطن، حيث اعتمد قادة هذه الأحزاب على الولاء العرقي والعقائدي والقبلي للاستقطاب الحزبي.

إن التعدد الحزبي في العراق وعلى الرغم من إيجابياته التي تتجلى في تمثيل كل مكونات الشعب العراقي المتعددة، فإنه بدلاً من استغلال ذلك في خدمة الوطن كما يحصل في الدول الديمقراطية ذات التنوع الإثني والعرقي[٦٧]، يلاحظ في العراق أن هناك فقداناً للقدرة على جعل هذا التنوع قوة سياسية حقيقية[٦٨].

واقع الأحزاب العراقية في ظل قانون الأحزاب العراقي لعام ٢٠١٥

شهد العراق إقرار دستور دائم وهو الأول عام ١٩٢٥ في ظل الاحتلال البريطاني للعراق وأثناء الحكم الملكي الذي استمر إلى ثورة- أو انقلاب- تموز/يوليو عام ١٩٥٨، وصدر في العراق بعد هذه الثورة عدد من الدساتير كانت جميعها مؤقتة وفي ظل حكومات انقلابية متعاقبة، إلى أن جاء الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣[٦٩]؛ حيث تم في ظله إقرار دستور دائم عام ٢٠٠٥[٧٠] وهو يمثل الدستور الثاني الدائم في التاريخ العراقي الحديث[٧١]. هذا الدستور الأخير حاول في مادته الـ ٣٩، تسمى

---

[٦٦] نغم صالح، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون، (بغداد: مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٤٣)، ص: ٦٤-٦٥-٦٦.

[٦٧] هنا لا بد أن نشير إلى نظام المحاصصة السياسي في توزيع المناصب السيادية بالعراق، فإذا كانت المحاصصة ساهمت بدور فعال في بناء المجتمعات الحضارية العصرية المتمدنة ومنها الأوروبية، فإنها في العراق تلقى انتقادات كثيرة لأنها ذات بعد طائفي، ولا تنظر إلى الإنسان بمنظار المواطنة والكفاءة والمهنية والنزاهة، وإنما بمنظار الانتماء والولاء، وهذا ما يسمح بوصول أشخاص إلى مواقع هامة في المجتمع والدولة دون أن تتوفر فيهم الشروط اللازمة.

[٦٨] أسامة السعيدي، مصدر سابق، ص: ١٣٥.

[٦٩] استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الهجمات الإرهابية على برجي التجارة ومجمل الهجمات على نيويورك وواشنطن في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، للتدخل في الشؤون الداخلية لدول عربية في منطقة الشرق الأوسط، وتحتل العراق وأفغانستان، و تسيطر على أهم مواقع إنتاج النفط في العالم حتى تؤمن لنفسها مصادر طاقة لمصالحها الذاتية، للمزيد من المعلومات حول الموضوع، المرجو مشاهدة حلقة: محطات سياسية، التي شاركت فيها بقناة فضائية التاسعة، حول موضوع: بعد ١٦ عاماً...ماذا تغير في العالم بعد ١١ سبتمبر؟، بتاريخ ١٨/١٩/٢٠١٧، على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=vz95e7POmso

[٧٠] يعد الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ أول وثيقة دستورية تصاغ على يد جمعية وطنية منتخبة، بعد عامين من الغزو الأمريكي للعراق في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وقد وافق العراقيون على دستور جديد في استفتاء شعبي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بنسبة تجاوزت ٧٨% من الأصوات. وقد أكد الدستور أن جمهورية العراق دولة اتحادية، وأنه لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام.

[٧١] فارس كريم، الدساتير في دولة العراق الحديث، الحوار المتمدن، ٣/٥/٢٠١٧، على الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=557398

بقانون الأحزاب السياسية رقم ٣٩، تنظيم العمل الحزبي في العراق، والذي تضمن حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية والانضمام إليها مكفولة بقانون الأحزاب الذي شرع في تطبيقه في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٥[٧٢].

تم إقرار هذا القانون نتيجة الضغوطات الشعبية التي جسدتها التظاهرات العامة لعام ٢٠١٥، التي خرجت في معظم المدن وسط وجنوب العراق للمطالبة بالإصلاحات. ويعد قانون الأحزاب من القوانين المهمة والانعطافية التي نص عليها الدستور العراقي لعام2005 ، بالرغم من أن التصويت على هذا القانون جاء متأخراً بعد ١٠ سنوات من إقراره دستورياً، فإنه يعد خطوة داعمة لتعزيز الديمقراطية في العراق[٧٣]. لأنه عمل على تنظيم الحياة الحزبية[٧٤] داخل العملية السياسية العراقية، وإضفاء مبدأ الشرعية على عمل الأحزاب ومشاركتها في تعزيز مبدأ التداول السلمي للسلطة، كما شُرع هذا القانون انسجاماً مع متطلبات الحياة السياسية العراقية الجديدة، وإسهاماً في التحول الديمقراطي، ولهدف تنظيم الإطار القانوني لعمل الأحزاب السياسية على أسس وطنية ديمقراطية تضمن التعددية السياسية في مجتمع متنوع الأعراف، وتحقق مشاركة أوسع في إدارة الشأن العام[٧٥]. ونفس الاتجاه ذهب إليه الحزب الشيوعي العراقي[٧٦] الذي اعتبر أن إقرار القانون بحد ذاته خطوة متقدمة في إرساء الديمقراطية، وأن مجرد إرساء القانون يعتبر مكسباً جماهيرياً لتثبيت مؤسسات الدولة التي عرفت حالة من الفوضى بعد الاحتلال الأمريكي للعراق؛ ولذا فإن التزام الأحزاب والقوى السياسية الفاعلة في الساحة العراقية بالضوابط التي جاء بها القانون ٣٩ لعام ٢٠١٥ سيساهم في تنظيم النشاط الحزبي[٧٧] .لأن الإشكال المطروح الآن في العراق هو مدى التزام الأحزاب والقوى السياسية بمواد قانون الأحزاب؛ حيث ان عدم الالتزام به قد يؤشر على استمرار عملية الفوضى على الساحة الحزبية في العراق حتى بعد إقرار القانون[٧٨]، وهو ما يلاحظ اليوم في الساحة السياسية. وفي هذا السياق قد تلعب "دائرة الأحزاب"[٧٩] التابعة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات دوراً مهماً في تنظيم نشاط الأحزاب في حالة ممارسة أدائها الرقابي والتزامها بتطبيق ما جاء في قانون الأحزاب من مواد[٨٠].

---

[٧٢] قانون الأحزاب العراقي رقم ٣٦ لعام ٢٠١٥، وزارة العدل، ١٧/٠٩/٢٠١٥، ص: ٢٠ و٢١و ٢٢.

[٧٣] أسعد عبد الرضا وخالد عبد الرزاق، مصدر سابق، ص: ٢ و٢٣.

[٧٤] هناك رأي آخر للنائبة السابقة في البرلمان العراقي وابنة الدكتور المعروف عدنان الدليمي الرئيس السابق للوقف السني بالعراق، الدكتورة أسماء الدليمي أدلت به في مقابلة شخصية معها، في إسطنبول، بتاريخ 07كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، تقول فيه إن قانون ٣٩ طبق على الأحزاب السنية، مثل الحزب الإسلامي، واستثنى أحزاب الشيعة.

[٧٥] أسعد عبد الرضا وخالد عبد الرزاق، مصدر سابق، ص: ٢٣ و٣٧.

[٧٦] الحزب الشيوعي العراقي أحد الأحزاب السياسية اليسارية في العراق، ويعتبر من الأحزاب العريقة على الساحة السياسية، وأدى دوراً مهماً في التاريخ السياسي الحديث في البلاد، ورغم معارضته لحكم الرئيس العراقي السابق صدام حسين فإنه كان من الرافضين للحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق عقب الاجتياح العراقي للكويت، وعارض فكرة غزو العراق من قبل قوات التحالف في عام ٢٠٠٣، ولكن الحزب شارك في العملية السياسية في عراق ما بعد صدام حسين، وحصل على عدد قليل من الأصوات في الانتخابات العراقية.

[٧٧] أسعد عبد الرضا وخالد عبد الرزاق، مصدر سابق، ص: ٢٩.

[٧٨] المصدر نفسه، ص: ٢٩.

[٧٩] تم إنشاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق لتكون حصراً السلطة الانتخابية الوحيدة في العراق. وهي هيئة مهنية مستقلة غير حزبية تدار ذاتياً وتابعة للدولة، ولكنها مستقلة عن السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتملك بالقوة المطلقة للقانون سلطة إعلان وتطبيق وتنفيذ الأنظمة والقواعد والإجراءات المتعلقة بالانتخابات.

[٨٠] أسعد عبد الرضا وخالد عبد الرزاق، مصدر سابق، ص: ٢٠ و ٣٠.

انتخابات ٢٠١٨ بين صراع القوى السياسية والمليشيات المسلحة

تعتبر الانتخابات البرلمانية المقبلة لعام ٢٠١٨ من أبرز المحطات الفاصلة في مستقبل العملية السياسية على المستوى القريب في العراق. حيث يدور نقاش قوي حول تأجيل هذه الانتخابات حتى نهاية العام المقبل. تحوّل هذا النقاش إلى خلاف بين القوى السياسية العراقية المتنفذة بشأن مفوضية الانتخابات، ثم تطور الخلاف ليصبح صراع فرض إرادات بين الأحزاب القوية -مثل حزب الدعوة وحزب المجلس الأعلى- التي تريد تمرير مرشحيها ليكونوا أعضاء بهذه المفوضية، وبين اتجاه يدفع نحو اختيار مفوضية مستقلة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن استمرار الصراع من شأنه أن يؤدي إلى تأجيل الانتخابات، وهو ما قد يترتب عليه تشكيل حكومة طوارئ مؤقتة تقود البلاد لحين إجراء الانتخابات[٨١].اقتراب إجراء الانتخابات البرلمانية العراقية لعام ٢٠١٨ واحتدام النقاشات حولها سبَّبا كذلك انقسام مجموعة من الأحزاب السياسية الكبيرة. فقد انقسم في عام ٢٠١٧ حزب المجلس الأعلى الإسلامي، وقبله الحزب الإسلامي حيث خرج من رحمه ثلاثة أحزاب على الأقل، والآن يأتي الدور على حزب الدعوة الإسلامي الذي يشهد صراعاً بين تيار المالكي وتيار العبادي.

ومن جهة أخرى يسعى الحشد الشعبي للدخول بشكل قوي في انتخابات عام ٢٠١٨ وهو مكون يحظى بأهمية بالغة في الساحة السياسية العراقية خصوصاً أن بعض الفصائل في قوات الحشد تسنّمت أدواراً سياسية -بعض قوات الحشد الشعبي تتوفر على احزاب سياسية- وتسعى إلى استخدام دورها الميداني في محاربة داعش[٨٢] كورقة ضغط على الحكومة لنيل مكاسب سياسية في الانتخابات المقبلة[٨٣]. ولهذا لا بد للحكومة العراقية من الفصل بين المؤسسات الأمنية والسياسية، وعليها رفض مسعى قوات الحشد الشعبي كي يصبح كياناً انتخابياً. لأن قوات الحشد الشعبي أصبحت تتصدر

[٨١] براء الشمري، سيناريوهات الانتخابات العراقية: التأجيل أو التعطيل أو حكومة طوارئ، العربي الجديد، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/9/10/%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D8%AC%D9%8A%D9%84-%D8%A3%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B7%D9%8A%D9%84-%D8%A3%D9%88-%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A6

[٨٢] نرى أن تنظيم داعش يعتبر صناعة إمبريالية متحكماً فيها من القوى العالمية، وهذا راجع لمجموعة من الأحداث التي عاشها وتبناها التنظيم داخل العراق وليبيا تؤكد هذا الطرح، وفي نفس السياق تبنيه لمجموعة من التفجيرات في مجموعة من الدول العربية والغربية، ومزيد من المعلومات حول هذا الأمر تجدونه في حلقة برنامج: في الواجهة، التي شاركت فيها بقناة الفلوجة، بعنوان: أوروبا.. وإرهاب الدهس، بتاريخ ٢٣/٠٨/٢٠١٧، على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=gWG4yJlbQ0c&index=24&list=PL6-zliqUPECk3KvloRjPLgpQ28FWPJ-y9

كما يمكن الاطلاع على دراسة لشيروان الشميراني، العراق بعد نهاية تنظيم "داعش"، مركز الدراسات الاستراتيجية والديبلوماسيّة، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، على الرابط: http://www.csds-center.com/archives/10519

[٨٣] براء الشمري، مصدر سابق.

الصراع الميداني المسلح متجاوزة قوات الجيش العراقية. والمؤسف، أن الطرف الظافر في المعركة الميدانية يسيطر على الأرجح على السلطة التنفيذية في العراق[٨٤].

يعتبر تقليص دور ميليشيات الحشد الشعبي أحد عوامل إنجاح انتخابات ٢٠١٨ في العراق[٨٥]، في مقابل أن تؤدي الدولة العراقية دوراً أكبر بكل مؤسساتها وعلى رأسها الجهاز العسكري والأمني .فمنح السيادة الكاملة والفعلية للحكومة العراقية يجعل الأحزاب السياسية تعمل بحرية وفاعلية. إن سلوكيات المليشيات والثقل الذي تمارسه في جانب الأداء السياسي والحكومي على وجه الخصوص يزيد من أسباب فشل تنظيم انتخابات ٢٠١٨؛ وبالتالي يحول دون نجاح العملية السياسية حيث لا يمكن تصور تجربة ديمقراطية وسط أجواء العنف وعدم الاستقرار[٨٦].

المحور الثاني: واقع ومستقبل الأحزاب الكردية العراقية بعد الاحتلال الأمريكي

واقع وتحديات الأحزاب الكردية التاريخية:

قبل عام ١٩٤٦ لم يكن هناك أي حزب كردي عراقي، حتى تأسس أول حزب كردي تحت اسم "الحزب الديمقراطي الكردستاني" من قبل الملا مصطفى بارزاني[٨٧] في ١٦ آب/أغسطس ١٩٤٦، على أراضي جمهورية مهاباد[٨٨] في كردستان إيران. ومن خيمة الحزب الديمقراطي الكردستاني خرجت معظم قيادات الحركات أو الأحزاب الكردية الأخرى؛ فالرئيس العراقي

[٨٤] ريناد منصور وفالح عبد الجبّار، الحشد الشعبي ومستقبل العراق، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٨/04/٢٠١٧، على الرابط: http://carnegie-mec.org/2017/04/28/ar-pub-68812

[٨٥] تجدر الإشارة هنا إلى أنه من بين الذين قاموا بدور محوري في دعم وتقوية مليشيات الحشد الشعبي قاسم سليماني قائد فيلق القدس، الجناح العسكري الخارجي للحرس الثوري الإيراني. وفي العراق شكل حادث سقوط مدينة الموصل في يد تنظيم الدولة ٢٠١٤ بداية الحضور العلني لقاسم سليماني وفيلق القدس في معارك العراق، كما أدار القيادة العسكرية على جبهة الفلوجة عام ٢٠١٦.

[٨٦] اسامة السعيدي، مصدر سابق، ص: ١٤٧.

[٨٧] الملا مصطفى البارزاني ١٩٠٣-١٩٧٩: زعيم كردي من العراق ولد في منطقة بارزان في شمالي العراق. في عام ١٩٣١ شارك أخاه الأكبر أحمد البارزاني في قيادة الحركة الثورية الكردية للمطالبة بالحقوق القومية للأكراد، لكن هذه الحركة تم إخمادها من قبل الحكومة الملكية العراقية في عام ١٩٣٥، ونُفي البارزاني إلى مدينة السليمانية مع أخيه. في عام ١٩٤٥ وبدعم من الاتحاد السوفييتي شكل أكراد إيران أول جمهورية كردية في مهاباد في إيران، تولى البارزاني فيها وزارة الدفاع. في عام ١٩٧٠ أضطرت الحكومة العراقية إلى الاتفاق مع مصطفى البارزاني في إتفاقية الحكم الذاتي للأكراد -بعد ٩ سنوات من الحرب بين الأكراد والحكومة العراقية بقيادة مصطفى البارزاني-، حيث تحقق حلمهم عندما تم تثبيت حقهم في الحكم الذاتي، والذي لم يدم طويلاً، حيث رفض مصطفى البارزاني القانون ولجأ إلى السلاح مرة اخرى.

[٨٨] تم إعلان ولادة جمهورية مهاباد الشعبية الديمقراطية الكردية بواسطة زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران قاضي محمد في ٢٢ كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٦ وعاصمتها مهاباد، وشملت مساحتها ٣٠% من المساحة الإجمالية لكردستان الشرقية في إيران. وكانت دويلة قصيرة العمر غير معترف بها دولياً ومدعومة سوفييتياً كجمهورية كردية، ولكنها لم تدم أكثر من ١١ شهراً.

السابق جلال طالباني[٨٩] كان قيادياً في الحزب الديمقراطي ورفيقاً للزعيم مصطفى البارزاني خلال الثورة الكردية، وأصبح من بعد أميناً عاماً للاتحاد الوطني الكردستاني[٩٠].

وقد تأسس الحزب الديمقراطي الكردستاني، كما يقول الكاتب والباحث السياسي الكردي شاهو القره داغي[٩١]، بقيادة الملا مصطفى البارزاني ويتزعم الحزب الآن ابنه الرئيس مسعود البارزاني. يعتبر الحزب علمانياً قومياً وتغلب عليه النزعة العشائرية والعائلية؛ لأن عائلة البارزاني تسيطر على الحزب. ويسيطر الحزب على مناطق أربيل ودهوك ويتحكم بالسلطات الرئيسية في كردستان العراق؛ فرئيس الحزب مسعود البارزاني كان رئيسا لإقليم كردستان-واستقال حديثا في شهر نونبر ٢٠١٧- ، وابن أخيه نيجيرفان بارزاني يترأس حكومة إقليم كردستان، وابن الرئيس مسعود بارزاني مسرور بارزاني يترأس جهاز الاستخبارات في إقليم كردستان. ويسيطر الحزب على رئاسة الإقليم والحكومة والأمن وملف النفط وملف العلاقات الخارجية، كما يمتلك الحزب ٣٨[٩٢] مقعداً في برلمان إقليم كردستان من أصل ١١١ مقعداً، و٢٥ مقعداً في البرلمان العراقي من أصل ٣٢٨ مقعداً[٩٣].

أما الحزب الكردي الثاني فهو الاتحاد الوطني الكردستاني[٩٤] الذي أسسه جلال الطالباني عام١٩٧٥[٩٥]، فهو أيضاً يتبنى اتجاهاً قومياً وعلمانياً ولا يختلف كثيراً عن الحزب الديمقراطي الكردستاني. وحصل الحزب على ١٨ مقعداً في برلمان كردستان في آخر انتخابات لبرلمان الإقليم عام ٢٠١٣، في حين يمتلك الحزب ٢١ مقعداً في البرلمان العراقي[٩٦].

حزب الاتحاد الوطني الكردستاني يعاني من كثرة التيارات والاتجاهات المختلفة داخله؛ ممَّا أدى إلى تراجع الحزب أمام قوة الحزب الديمقراطي الكردستاني، والسبب يعود إلى موت رئيس الحزب جلال الطالباني بعدما أصيب بوعكة صحية منذ نهاية عام ٢٠١٢ تسببت في خروجه من المشهد السياسي، وصار للحزب قيادتان: واحدة يمثلها نائب الطالباني برهم صالح،

---

[٨٩] ولد جلال الطالباني يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٣ في محافظة السليمانية العراقية، وهو قيادي كردي، وأول رئيس كردي للعراق، انتخب سنة ٢٠٠٥ وأعيد انتخابه لولاية ثانية ٢٠١٠، وهو مؤسس الاتحاد الوطني الكردستاني وأمينه العام، وقد أسسه مع مجموعة من القياديين السابقين في الحزب الديمقراطي الكردستاني في حزيران/يونيو1975 في دمشق. وأسس طالباني الاتحاد الوطني، وهو ثاني الأحزاب الكردية في العراق، منفصلاً عن الديمقراطي الكردستاني وعن زعيمه ملا مصطفى بارزاني.

[٩٠] معد فياض، العراق.. وخريطة الأحزاب الكردية، جريدة الشرق الاوسط، ٣ يوليوز/تموز ٢٠٠٩، على الرابط:
http://archive.aawsat.com/details.asp?section=45&article=525882&issueno=11175#.WkoQltKgJdh

[٩١] جاء هذا الحديث في مقابلة أجريتها مع الكاتب والباحث في الشأن الكردي شاهو القره داغي، في إسطنبول، بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

[٩٢] هذه الإحصائيات حول عدد أعضاء برلمان كردستان التي سوف نذكرها في هذا المطلب الخاص بالإقليم تخص عام ٢٠١٣؛ لأنه كان من المقرر إجراء انتخابات البرلمان والرئاسة في تشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠١٧، لكن تم تأجيلها لمدة ٨ أشهر، وكان رئيس اللجنة الانتخابية في كردستان، هندرين محمد، قد أعلن في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧ تأجيل الانتخابات بسبب عدم تقديم الأحزاب السياسية مرشحيها، وأيضاً بسبب تبعات استفتاء إقليم كردستان الذي جرى في أيلول/سبتمبر من العام نفسه، ومن ثم سنكتفي هنا بالإحصائيات الخاصة بعام ٢٠١٣.

[٩٣] انظر موقع حكومة إقليم كردستان، برلمان كردستان، على الرابط: http://cabinet.gov.krd/p/p.aspx?l=14&p=266

[٩٤] جاء تأسيسه في ظل انهيار ما تسمى الثورة الكردية في آذار/مارس ١٩٧٥ واستسلام الأكراد للحكومة العراقية نتيجة تخلي شاه إيران محمد رضا بهلوي عنهم، وتوقيعه اتفاقية الجزائر -التي يسميها الأكراد بالاتفاقية المشؤومة- مع نائب الرئيس العراقي آنذاك صدام حسين، وبإشراف رئيس الجزائر آنذاك هواري بومدين. وقد تأسس الاتحاد الوطني الكردستاني في إقليم كردستان من قبل مجموعة من المفكرين والنشطاء الأكراد، من بينهم جلال الطالباني.

[٩٥] Emily Anagnostos , Kurdish Objectives in Iraq's Political Crisis, Institute for the Study of War, May 21, 2016, From:
http://www.understandingwar.org/backgrounder/kurdish-objectives-iraq%E2%80%99s-political-crisis-0

[٩٦] مصدر سابق، موقع حكومة إقليم كردستان.

والثانية تمثلها أسرة الطالباني بقيادة زوجته هيرو إبراهيم[٩٧]، وقد انعكس هذا الانقسام الداخلي على علاقة الحزب مع باقي الأحزاب، وكان له تأثير سلبي على الحزب بشكل عام. وللحزب علاقات قوية مع إيران ومع الحكومة المركزية العراقية، وهو يسيطر فعلياً على محافظة السليمانية التي جعل منها نقطة لاجتماع حلفاء إيران في المنطقة. ودائماً ما كان يعلن الحزب عن معارضته لسياسة بارزاني في التقرب من تركيا على حساب العلاقة مع الحكومة المركزية العراقية[٩٨].

وعلى الرغم من كل الانتقادات الموجهة للحزبين الديمقراطي والاتحاد الوطني فإنهما يظلان الرئيسيين في الساحة الكردية، ويرجع ذلك لمجموعة من الأسباب: الأولى تاريخية، تتجلى في كونهما خاضا كفاحاً مسلحاً خلال الثورة -أو الانتفاضة- الكردية[٩٩] ضد السلطات العراقية، بالإضافة إلى قدم تأسيسهما؛ حيث لا يزال الحزبان يستفيدان من هذا الإرث التاريخي. والثانية سياسية؛ تتمثل في كون الحزبين يتقاسمان السلطة في إقليم كردستان[١٠٠].

الأحزاب الكردية الأخرى بين الصعوبات والمنافسة:

حركة التغيير

يعود تاريخ تأسيس حزب حركة التغيير، يطلق عليه الأكراد اسم حزب كوران، ككيان سياسي إلى عام ٢٠٠٩، وقد شارك في نفس السنة في الانتخابات النيابية في إقليم كردستان بقيادة [١٠١]نوشيروان مصطفى[١٠٢]. وانتخبت حركة التغيير في

[٩٧] انشق برهم صالح عن حزب الاتحاد الكردستاني عام ٢٠١٧ وأعلن عن تشكيل حزب جديد لخوض الانتخابات بشكل مستقل حمل اسم "التحالف من أجل الديمقراطية والعدالة"، أما حزب الاتحاد الكردستاني فتديره حالياً زوجة جلال الطالباني هيرو إبراهيم.

[٩٨] مقابلة مع شاهو القرة داغي، مصدر سابق.

[٩٩] قاد الأكراد مجموعة من الثورات نذكر منها ثورة -او انتفاضة -عام ١٩٩١، التي تسمى بـ"التمرد الشيعي" أو انتفاضة ١٩٩١ أو الانتفاضة الشعبانية، وهي تسميات لمجموعة من عدة مظاهر للاضطراب وعدم الاستقرار في مناطق جنوب وشمال العراق، وقعت مباشرة بعد حرب الخليج الثانية وبدأت بتاريخ الثالث من آذار/مارس لعام ١٩٩١، وتسمى بالشعبانية لقيامها في شهر شعبان من العام الهجري، وسميت من قبل الأكراد بالانتفاضة الوطنية.

[١٠٠] معد فياض، مصدر سابق.

[١٠١] نوشيروان مصطفى سياسي ومناضل ومثقف كردي بارز، بدأ مشواره في صفوف الاتحاد الوطني الكردستاني وأصبح نائباً لسكرتير الحزب جلال الطالباني حتى أواخر عام ٢٠٠٦، حيث أعلن استقالته من الحزب وأسس شركة وشه بمعنى الكلمة، التي كانت معنية بالإعلام والثقافة وكانت تمهيداً لتأسيس حركة التغيير في ٢٠٠٩، وهو حزب حديث النشأة يهدف لكسر ثنائية تمثيل الحزبين التقليديين لأكراد العراق، ومحاربة الفساد في مؤسسات إقليم كردستان العراق.

[١٠٢] Rodi Hevian, The Main Kurdish Political Parties in Iran, Syria, and Turkey: a Research Guide, The Rubin Center for Research in International Affairs, August 19, 2013, From:
http://www.rubincenter.org/2013/08/the-main-kurdish-political-parties-in-iran-iraq-syria-and-turkey-a-research-guide/

مؤتمرها الأخير في شهر تموز/يوليو عام ٢٠١٧ عمر سيد علي رئيساً جديداً لها، إضافة إلى هيئة تنفيذية جديدة[١٠٣]. وتعتبر مناطق جنوب إقليم كردستان معقلاً لأنصار حركة التغيير[١٠٤].

دخلت حركة التغيير الانتخابات النيابية في إقليم كردستان عام ٢٠١٣ بقوة، وقد حصلت على ٢٤ مقعداً برلمانياً من أصل ١١١[١٠٥]، وتمتلك الحركة ٨ مقاعد في البرلمان العراقي منها نائب رئيس البرلمان، وبذلك أصبحت ثاني أكبر كتلة برلمانية، بعد الحزب الديمقراطي الكردستاني، ومن ثم أضحت قوة معارضة على مستوى إقليم كردستان. استلمت حركة التغيير رئاسة برلمان إقليم كردستان بعد اتفاق الحركة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني والكتل البرلمانية الأخرى الفائزة[١٠٦].

نجاح حركة التغيير يرجع بالأساس للدور الذي قام به مؤسسها نوشيروان، بما كان لديه من قدرات تنظيمية وحضور قيادي ممَّا جعله يزحزح مكانة حزب الطالباني، وحدث ذلك في مدينة السليمانية وفي منطقة محدودة من مدينة أربيل، أما باقي مناطق أربيل ومحافظة دهوك، فكانت عصية على الجميع بسبب سيطرة حزب البارزاني عليها[١٠٧].

مرت حركة التغيير الكردية والحزب الديمقراطي الكردستاني بأزمة في العلاقات منذ نحو عامين؛ بسبب وجود خلافات سياسية وقانونية بينهما أدت إلى تعطيل البرلمان الكردستاني، عقب منع قوات الأمن الكردية عام ٢٠١٥ رئيس برلمان إقليم كردستان العراق يوسف محمد صادق، وهو من حركة التغيير، من دخول عاصمة الإقليم أربيل، ولم يعقد البرلمان الكردستاني جلساته منذ ذلك التاريخ[١٠٨].

الاتحاد الإسلامي الكردستاني

يعتبر الاتحاد الإسلامي الكردستاني الفرع الكردي للإخوان المسلمين في العراق، والذي تأسس عام ١٩٩٤ بقيادة صلاح الدين محمد بهاء الدين الذي يترأس الحزب حتى اليوم[١٠٩]، وللحزب توجه إصلاحي لا يعتمد على المواجهة المسلحة، وكانت له علاقات وطيدة مع الزعيم التركي الراحل نجم الدين أربكان وتنظيمه السياسي[١١٠] .

---

[١٠٣] انتخاب رئيس لحزب التغيير الكردي شمال العراق، العربي الجديد، ٢٥ تموز/يوليو ٢٠١٧، على الرابط:
https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/7/25/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D8%AF%D9%8A-%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82

[١٠٤] حركة التغيير: سنستعين بحلفائنا الدوليين لحماية السليمانية من الأتراك، العالم الجديد، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ على الرابط:
https://al-aalem.com/news/20855-%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9

[١٠٥] موقع حكومة إقليم كردستان، مصدر سابق.

[١٠٦] مقابلة مع شاهو القره داغي، مصدر سابق.

[١٠٧] في مقابلة أجريتها مع شيروان شامراني: الكاتب والباحث الكردي، إسطنبول، ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧.

[١٠٨] انتخاب رئيس لحزب التغيير الكردي شمال العراق، مصدر سابق.

[١٠٩] مقابلة مع شاهو القره داغي، مصدر سابق.

[١١٠] معد فياض، مصدر سابق.

ويعتبر الحزب الرابعَ، بالنظر إلى عدد نوابه في البرلمان، في كردستان العراق بعد الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني وحركة التغيير، ورغم مساحة الحرية النسبية في إقليم كردستان فإن العمل التقليدي وعدم التطور في وسائل العمل الحزبي لهذا الحزب جعلاه لا يتوسع في المجتمع الكردي، رغم أنه يمتلك عدة مؤسسات كبيرة مثل الرابطة الإسلامية في كردستان، وهي منظمة إغاثية كبيرة، ومؤسسات تهتم بالنشاط الطلابي ومنظمات نسائية إلا أنها ظلت منغلقة على الإسلاميين ولم تنجح في الانفتاح على المجتمع ككل.

للحزب علاقات جيدة مع تركيا ومع إيران أيضاً؛ فالحزب يمتلك سياسة منفتحة خاصة به تميزه عن الإخوان في باقي الدول، حيث اعتبر رئيس الحزب صلاح الدين بهاء الدين في آخر زياراته إلى إيران أن طهران تعتبر داعماً للعراق، وتحاول تحقيق الديمقراطية فيه، ومدح إيران بصورة غير مسبوقة. ونجح الحزب في الحصول على ١٠ مقاعد في آخر انتخابات برلمانية في كردستان و٤ مقاعد في البرلمان العراقي[١١١].

الجماعة الإسلامية في كردستان

الجماعة الإسلامية في كردستان العراق، أو الجمعية الإسلامية الكردية، هي الحزب الإسلامي الثاني من حيث الشعبية في إقليم كردستان. وقد نشأ عام ٢٠٠١ بعد انشقاق علي بابير زعيم الجماعة عن الحركة الإسلامية في كردستان العراق بسبب خلافات مع قيادات الحركة[١١٢]، و يضم الحزب خليطاً من السلفيين والإخوان، وهذا يبدو واضحاً في إعلامه، فهذا الحزب مثلاً أكثر تشدداً انغلاقا من الناحية الإعلامية مقارنة بالاتحاد الإسلامي الكردستاني.

للحزب علاقات قوية مع إيران ومواقفه السياسية قريبة من الحلف الإيراني والاتحاد الوطني الكردستاني، وغالباً ما يكون في صف المعارضة، وهذا ما جعل الحزب يكسب تعاطف الجماهير في الفترة الأخيرة، خصوصاً بعد وقوفه مع قضايا المواطنين والدفاع عن حقوقهم، كما يرفع الحزب شعار التغيير وحكم الشريعة الإسلامية، ويشارك في العملية السياسية، ولديه ٦ مقاعد في برلمان إقليم كردستان العراق و٣ مقاعد في البرلمان العراقي، مع وزارة الزراعة في حكومة إقليم كردستان العراق[١١٣].

خلاصة القول في ظل هذه الأحزاب الرئيسية الخمسة، التاريخية منها والحديثة، تقف أحزاب وكيانات أخرى تتوزع بين الإسلامية والعلمانية لكنها غير ذات ثقل في المشهد السياسي الكردي، بل تسمى في الأدبيات السياسية الدكاكين السياسية، والكثير منها تكتفي بما تحصل عليه من ميزانية مخصصة لها من الحكومة، وتميل إلى الطرف الذي يدفع لها أكثر لتصوت لمصلحته أو تقوم بالدعاية لمشاريعه[١١٤].

[١١١] مقابلة مع شاهو القره داغي، مصدر سابق.

[١١٢] معد فياض، مصدر سابق.

[١١٣] مقابلة مع شاهو القره داغي، مصدر سابق.

[١١٤] مقابلة مع شيروان شامراني، مصدر سابق.

مستقبل الأحزاب الكردية في كردستان العراق

تسبب سقوط النظام السياسي العراقي في ٩/٤/٢٠٠٣ إثر الحرب التي شنتها الولايات المتحدة وحلفاؤها في انهيار المؤسسات الدستورية والقانونية في العراق ما عدا إقليم كردستان[١١٥]، الذي كان يتمتع بحكم ذاتي، لكن توالي الإشكالات الحزبية في السنوات الأخيرة بالخصوص بين الحزبين الكرديين الرئيسيين أثر بشكل مباشر على الحياة السياسية بالإقليم.

وفي هذا الإطار يعتبر عمر المشهداني الكاتب والصحفي العراقي[١١٦] أن الأحزاب الكردية بصفة عامة سينالها ما نال الكثير من الأحزاب العربية العراقية، من حيث الانقسامات وظهور تيارات متباينة داخل الحزب الواحد، وبدأ الأمر في الاتحاد الوطني الكردستاني بخروج حزب كوران، ثم خروج نجم الدين كريم وكوسرت رسول مؤخراً وهما قياديان في حزب الاتحاد الوطني، غير أن الأمر تأخر قليلاً مع الحزب الديمقراطي الكردستاني لاعتبارات تتعلق بقوته التنظيمية أولاً، وثانياً بسيطرته على السلطة بشكل أكبر. ومع ذلك فبعد الأزمة الأخيرة في إقليم كردستان والتي نتجت عن إجراء الاستفتاء، فمن المتوقع خروج تيارات شبابية من الحزب الديمقراطي الكردستاني، لكنها لن تكون بنفس حجم وحدة الانقسام الذي حصل في حزب الاتحاد الوطني[١١٧].

وفاة جلال الطالباني وقبله نوشيروان مصطفى مؤسس حركة التغيير، تركت فراغاً سياسياً كبيراً في الحزبين، وبدأ نجم البارزاني يسطع في مدينة كركوك[١١٨] التي يعتبرها حزب الطالباني معقلاً له، هذه المنافسة بين الأحزاب الكردية كانت سبباً مباشراً في أحداث ١٦ تشرين الأول/أكتوبر لعام ٢٠١٧، وخروج مدينة كركوك من تحت الإدارة الكردية، فبعد أن كانت خريطة الحكم الكردستاني تتسع لتشمل حتى مدينة طوزخورماتو[١١٩]، تقلصت مساحة الإقليم حالياً بسبب هذا التنازع الداخلي، والآن وبعد هذه الأحداث ودخول الحشد الشعبي والجيش العراقي إلى مناطق كانت خاضعة للسيطرة الكردية، تغيرت الخريطة السياسية من جديد؛ فقد انشق قيادي آخر من حزب الطالباني وهو نائب السكرتير العام برهم صالح، الذي كان رئيساً لحكومة إقليم كردستان ونائباً لرئيس الحكومة العراقية الاتحادية. صالح الآن يرى أن الحزبين الكرديين

---

[١١٥] نجدت عقراوي، تجارب الحكم الكردية.. رؤية نقدية، الجزيرة نت، ٢١/٥/٢٠٠٦، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/9839fca5-3398-4aa9-8b60-22397266db77

[١١٦] في مقابلة مع عمر المشهداني، الكاتب والصحفي العراقي، إسطنبول، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

[١١٧] المصدر السابق.

[١١٨] ظلت مدينة كركوك خاضعة لسيطرة الأكراد إلى أن تمكنت القوات العراقية من استعادتها مدعومة بالحشد الشعبي يوم ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وذلك بعد انسحاب قوات البيشمركة منها، وهي مدينة إستراتيجية معروفة بثروتها النفطية الهائلة لهذا كانت دائماً محل اهتمام جميع الأطراف المتصارعة في العراق.
للمزيد من المعلومات حول الآثار الإستراتيجية لإعادة سيطرة بغداد على كركوك، المرجو الاطلاع على: المركز الوطني لدراسات الأمن القومي: الآثار الإستراتيجية لإعادة سيطرة بغداد على كركوك، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، ٢٧/١٠/٢٠١٧، على الرابط:
http://idraksy.net/strategic-impacts-of-restructuring-baghdad-on-kirkuk/

[١١٩] طوزخورماتو مدينة عراقية تقع شمال شرق العراق تتبع إدارياً إلى محافظة صلاح الدين، وقبلها كانت عائدة إلى محافظة كركوك لحين إجراء التعديلات الإدارية عام ١٩٧٦ حيث ألحقت بمحافظة صلاح الدين.

فشلا، وأن حركة التغيير لم تنجح، والإسلاميين كذلك، فهو وبعض القياديين الإسلاميين انشقوا عن حزبهما ويعملون من أجل خلق كيان وطني بديل يضم أفراداً من مختلف الاتجاهات الفكرية والمرجعيات الدينية[١٢٠] .

أما فيما يخص الاستفتاء الأخير لعام ٢٠١٧، فرغم أن الأكراد صوتوا بـ ٩٢% لأجل استقلال كردستان العراق[١٢١]، فإن الدكتورة أسماء الدليمي[١٢٢] تعتبره فاشلاً، وترى أن مجموعة من المناطق الحدودية مثل كركوك أصبحت تابعة للحكومة العراقية، ورجعت كردستان إلى حدود ٢٠٠٣[١٢٣] أو ما يعرف بالخط الأزرق أو خط ٣٦؛ بسبب إصرار أربيل على إجراء الاستفتاء.

[١٢٠] مقابلة مع شيروان شامراني، مصدر سابق.

[١٢١] Martin Chulov, More than 92% of voters in Iraqi Kurdistan back independence, The Guardian, 28 Sep, 2013, From: https://www.theguardian.com/world/2017/sep/27/over-92-of-iraqs-kurds-vote-for-independence

[١٢٢] مقابلة مع أسماء الدليمي، مصدر سابق.

[١٢٣] الخط الأزرق أو خط ٣٦)خط العرض ٣٦ شمالاً) هي حدود تم رسمها في عهد صدام حسين إثر انتفاضة ١٩٩١ كما يسميها الأكراد، حيث استولى الأكراد شمالي العراق على عدد من المناطق من خلال العمل المسلح، وبتدخل مجلس الأمن تم رسم هذا الخط حيث اصبحت منطقة آمنة يحظر فيها الطيران والاجتياح البري العراقي، والتي أصبحت فيما بعد حدود إقليم كردستان العراق حتى عام ٢٠٠٣، وشمل مدن السليمانية وأربيل ودهوك.

خاتمة:

وفي الأخير يمكن القول إن غالبية الأحزاب والتنظيمات العراقية في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي تتصف على العموم بالآتي[١٢٤]:

- ✓ بكونها تعبر عن توجهات قومية أو عرقية أو طائفية على الرغم من التسميات التي تحملها.
- ✓ رغم اتفاق مجموعة من الأحزاب على العديد من المسائل والقضايا السياسية من الناحية النظرية فإن الخلافات تظهر وتطفو على السطح عند التطبيق.
- ✓ شبه غياب للبرامج السياسية الواضحة والتي تعبر عن المشاكل الحقيقية في العراق.
- ✓ ظهور انشقاقات داخل قيادات الأحزاب السياسية بسبب الصراع على القيادة.

كما أن الحضور الميداني القوي لميليشيات الحشد الشعبي مكنه من فرض أجندته في المعادلة الحزبية العراقية؛ ممَّا جعله يشكل أحد التحديات الحقيقية للتجربة السياسية في العراق، خصوصاً أنه أصبح يسير في نفس نهج داعش في التصفية العرقية والطائفية للسنة في العراق، من خلال إفقارهم وتهجيرهم من مناطقهم، حيث يراد له أن يشكل دولة موازية في العراق بعد أن أصبح ذا طابع قانوني. وأخيراً فإن استمرار النهج المذهبي والطائفي للأحزاب السياسية وعدم تحولها إلى ممارسة عمل سياسي جاد ببرامج سياسية فعلية، سيؤدي إلى تفاقم فقدان المواطن العراقي للثقة في العملية السياسية والانتخابية وبالتالي قد يؤدي إلى تزايد ظاهرة العنف والعنف المضاد .

أما فيما يخص أحزاب إقليم كردستان العراق فرغم أن الأكراد قد استفادوا من بعض تجاربهم الماضية وبدؤوا بصياغة تحالفات مرحلية وإستراتيجية مستقبلية، إلا أن إصرار مسعود البرزاني على إجراء استفتاء الانفصال الأخير أدخل الإقليم بأحزابه في مرحلة ضبابية، ممَّا قد يؤثر على دور الأحزاب الكردية المستقبلي في إدارة دولة العراق.

[١٢٤] أسامة السعيدي،مصدر سابق، ص: ١٣٩ و ١٤٠.